الحميدي يسأل محمد الفارس عن ارتفاع نسبة العمالة غير الوطنية في شركات «البترول» الخارجية

بدر الحميدي

محمد الفارس

وجّه النائب بدر الحميدي سؤالا برلمانيا الى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير النفط وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، د. محمد الفارس، بشأن ارتفاع نسبة العمالة غير الوطنية في شركات مؤسسة البترول الكويتية الخارجية.

وقال الحميدي في سؤاله: تضم مجموعة الشركات المملوكة لمؤسسة البترول الكويتية شركتين تعملان خارج الكويت، هما الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية وشركة البترول الكويتية العالمية، وتمتلك كلتا الشركتين العديد من الشركات والمكاتب الخارجية التابعة لها بغرض المساهمة من خلالها في مشاريعها العالمية.

وتابع أن تلك الشركات، بما فيها التي تم تأسيسها خارج الكويت، مملوكة للدولة، وبالتالي تخضع لأحكام القانون رقم 19 لسنة 2000 في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها بالجهات غير الحكومية، وحيث إنه قد نمى إلى علمنا ارتفاع نسبة العمالة غير الوطنية في الشركات النفطية العاملة خارج الكويت، سواء في مكاتبها بالكويت أو الخارجية، وقيامها بتعيين الموظفين دون إعلان كما تطلبته المادة 10 من القانون رقم 19 لسنة 2000 الذي لم يقصر المشرع تطبيقه على الشركات التي تم تأسيسها بالكويت، بل شمل جميع الشركات المملوكة للدولة بنسبة 50 بالمئة فما فوق.

وتابع: على الرغم مما سبق، فقد نمى إلى علمنا توجّه مؤسسة البترول الكويتية لترشيح أحد القياديين المسؤولين عن تلك المخالفات لمنصب العضو المنتدب للموارد البشرية في المؤسسة.

وطلب الحميدي، في سؤاله، نسخا من الهياكل التنظيمية للشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية وشركة البترول الكويتية العالمية المعتمدة، وصورة من قرارات اعتمادها منذ عام 2000 حتى تاريخه، ونسخا من الهياكل التنظيمية للشركات العالمية والمكاتب الخارجية، بما فيها الشركات الورقية داخل الكويت وخارجها التابعة للشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية وشركة البترول الكويتية العالمية المعتمدة منذ عام 2000 حتى تاريخه.

وتابع: كم عدد العمالة الوطنية في الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية وشركة البترول الكويتية العالمية وشركاتهما التابعة داخل الكويت وخارجها، ونسبتها من مجموع العمالة، سواء المعينين بشكل مباشر أو مؤقت، أو من خلال الاستعانة بهم بعقود استشارية أو عقود توريد عمالة، على أن يتم موافاتنا بالبيان السالف بشكل سنوي منذ عام 2000 حتى تاريخه، وبيان بالوظائف التي تم شغلها من خلال أسلوب تقصّي المرشحين في الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية وشركة البترول الكويتية العالمية وشركاتهما التابعة داخل الكويت وخارجها، مع بيان نسبة وعدد العمالة الوطنية التي تم توظيفها بأسلوب تقصّي المرشحين، ونسبة العمالة غير الوطنية التي تم تعيينها بذات الأسلوب، وذلك منذ عام 2000 حتى تاريخه.

في مقطع فيديو قديم له أعاد نشره على مواقع التواصل الاجتماعي

مرزوق الغانم: هناك من يستخدم الكويت كحاضنة لغسل الأموال

مرزوق الغانم

أعاد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، التأكيد على تصريحات قديمة له، بأن هناك مؤسسات دولية تستخدم دولة الكويت كحاضنة لغسل الأموال.

ونشر الغانم مساء أمس الأول على منصة التواصل الاجتماعي، مقطع فيديو له قبل سنوات، قال خلاله: «هذه الجرائم يُعاقب عليها القانون، ويفترض على المجلس أن يراقب ويحاسب، ولا يمكن أن نقبل لأي منظمة كانت أن تُستعمل كمظلة داخل الكويت لغسل الأموال».

وذكر الغانم خلال المقطع أن «هناك شخص راتبه الشهري 400 دينار، لكن في 16 شهرًا معاملاته فاقت 12 مليون دينار، ومتهمة أخرى 6 ملايين دينار، وهناك عقار تم شراؤه بمبلغ مليون و200 ألف، وبيع بعد 24 ساعة من تاريخ الشراء بـ 5 ملايين و500 ألف».

واستنكر الغانم الاستغراب عن عدم إثارة هذه القضية منذ وقت طويل، وتساءل: «كيف تُثار هذه القضية ولا يوجد أي بلاغات من البنوك».

الشريدة: إيقاف رواتب موظفي «البلدية» غير المسجلين بالبصمة وإحالتهم إلى الإدارة القانونية

تحرير مخالفة

دعت مدير عام البلدية بالوكالة م.. نادية الشريدة موظفي البلدية بكل مستوياتهم الوظيفية الى الالتزام بالتالي:

أولا: تنفيذا لما سبق التنويه عنه بوقف النقل داخل القطاع الواحد وبين القطاعات والوحدات الإدارية اعتبارا من 2022/8/1 حتى إتمام الانتهاء من تسجيل بصمة جميع موظفي البلدية وتسكينها على النظام الآلي الجديد.

ثانيا: يلتزم جميع موظفي البلدية بالمبادرة بتسجيل البصمة التعريفية لدى فريق العمل المكون من الجهات المعنية «إدارة شؤون الموظفين – إدارة مركز نظم المعلومات» وفق الجدول الزمني المحدد والمرفق بالتعميم والمبين به الفترات الزمنية المحددة لكل وحدة إدارية.

حيث إنه سيتم استدعاء موظفي كل وحدة إدارية على حدة مصطحبا معه البطاقة المدنية والنموذج المعد لفحص البيانات الوظيفية والمعتمد من قبل جهة عمل الموظف والمرفق بالتعميم.

ثالثا: تلتزم الوحدات الإدارية بالبلدية بالتعاون مع الفريق المختص بتسجيل نظام البصمة الجديد وتجهيز المكتب وتقديم وتوفير أي بيانات أو أدوات مكتبية وتحديد منسق أو أكثر لتسهيل مهمة الفريق.

رابعا: في حال تعذر احد الموظفين عن تسجيل البصمة التعريفية لأي سبب ما تلتزم الإدارة التابع لها الموظف بمخاطبة إدارة شؤون الموظفين ببيانات الموظف وذكر السبب في عدم تقدمه لتسجيل البصمة وإرفاق المستندات الدالة ليتسنى تحديد موعد وموقع مراجعة الموظف لتسجيل بصمة الموظف.

خامسا: سيتم إيقاف رواتب الموظفين الذين لم يقوموا بتسجيل البصمة على النظام الجديد احترازيا لحين تحديد الوضع الوظيفي لكل منهم مع إحالتهم الى الإدارة القانونية لمساءلتهم في عدم تنفيذ ما جاء بالتعميم.

سادسا: على إدارة المستودعات تسجيل أجهزة البصمة الجديدة كعهدة تنظيمية على مدير الإدارة بالمباني الرئيسية وبالنسبة لأفرع البلدية يتم تسجيلها على مدير الفرع.

من جهة أخرى وفي إطار الجهود المبذولة من الأجهزة الرقابية، كشفت إدارة العلاقات العامة في بلدية الكويت قيام فريق الطوارئ بفرع بلدية محافظة حولي بجولة ميدانية بالتنسيق والتعاون مع اللجنة المشتركة على المحلات بمنطقة السالمية أسفرت عن مخالفة 7 محلات.

وفي هذا السياق أوضح رئيس فريق الطوارئ بفرع بلدية حولي إبراهيم السبعان بأن هذه الجولة جاءت في إطار تطبيق التعميم الاداري الصادر من مديرة عام البلدية بالإنابة المهندسة نادية الشريدة بضرورة تفعيل الدور الرقابي والحملة التي أطلقتها إدارة العلاقات العامة تحت هشتاق «شارك بنظافتها» ، مشيرا إلى أن الجولة التي تم تنفيذها مساء أمس على المحلات بمنطقة السالمية للتأكد من التزام أصحابها بالقوانين والقرارات المعمول بها في بلدية الكويت بالتنسيق والتعاون مع اللجنة المشتركة قد أسفرت عن تحرير 7 مخالفات لمحلات لم تلتزم بلائحة المحلات العامة فضلا عن غلق محل إداريا لمزاولته نشاط تجاري غير مذكور بالترخيص.

وأكد على تواصل الجولات الميدانية من قبل مفتشي النوبات الثلاثة «أ،ب،ج» على المحلات والعقارات بجميع مناطق المحافظة لرصد ومتابعة مخالفي لائحة المحلات وأنظمة البناء واتخاذ الإجراءات القانونية حيالهم.

ودعا أصحاب المحلات التجارية الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها في بلدية تجنبا للمخالفة والغرامة التي قد تصل إلى الغلق الإداري.

الساير يسأل السعيد عن زج مواطنات بـ «النفسي» قسراً

خالد السعيد

مهند الساير

وجه النائب مهند الساير سؤالا إلى وزير الصحة د. خالد السعيد، عن زج مواطنات في مستشفى الطب النفسي قسرا ودون ملفات طبية، وقال في سؤاله: «نمى إلى علمي أن هناك حالات يتم إدخالها لمستشفى الطب النفسي دون وجود ملفات لهم، كمرضى يخضعون للعلاج بالمستشفى، بالمخالفة لنص المادة الثالثة من القانون رقم 14 لسنة 2019 بشأن الصحة النفسية، فهل تم فتح تحقيق حول الموضوع؟ في حال الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدنا بصورة من محاضر التحقيق والتقرير النهائي حول الموضوع والإجراءات المتخذة في هذا الصدد».

وأضاف: «كم يبلغ عدد المواطنات اللاتي تم إدخالهن مستشفى الطب النفسي دون وجود أمراض نفسية أو عقلية يعانين منها؟ وما السند القانوني لحجز حريتهن وإبقائهن في المستشفى؟ وهل يتم اطلاع المرضى على حقوقهم القانونية الواردة في القانون رقم 14 لسنة 2019 خاصة ما ورد نصه في المادة التاسعة حول الدخول الإرادي الطوعي دون الحاجة لموافقة أحد ذويه لمن بلغ 18 عاما، والخروج في أي وقت ما لم تسر بشأن المريض شروط الدخول الإلزامي؟ في حال الإيجاب يرجى تزويدنا بالمستندات الدالة إن وجدت وفي النفي تزويدنا بالأسباب».

وتساءل: «ما عدد الأحكام النهائية الصادرة ضد المستشفى لمصلحة مواطنات تم حجز حريتهن فيه على الرغم من سلامتهن العقلية والنفسية؟ وما القرارات والإجراءات المتخذة في هذا الشأن لتنفيذ الأحكام ومحاسبة المسؤولين وتصحيح الوضع الخاطئ؟ وهل يتم شرح الحالة الطبية للمرضى من قبل الطبيب المختص وإبلاغهم بنوع العلاج والأدوية التي سيتم إعطاؤها لهم في حال كان متلقي العلاج قادرا على اتخاذ القرار ومدركا؟ حال الإجابة بالنفي يرجى إفادتنا بالأسباب والموانع الطبية والقانونية إن وجدت، وهل توجد حالات تعرضت للتعنيف والتعذيب والضرب من قبل الطواقم الطبية أو التمريضية داخل المستشفى؟ حال الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدنا بتقرير عنها والإجراءات المتخذة بهذا الشأن».

وتابع: «نمى الى علمي أن هناك عدة شكاوى من نساء خرجن من الطب النفسي عن منعهن من الاتصال بالشرطة، وفي تقرير صحافي سابق قال الدكتور عمار الصايغ إن المستشفى ليس مسؤولا عن الاتصال بالشرطة، بل الضحية نفسها عليها الاتصال، ومع ذلك لا يتم تمكين الضحايا من التواصل مع الشرطة فما الأسباب والموانع؟».

المحري مستقبلا وجدان العقاب: تعاون مشترك بين «البلدي» و«حماية البيئة»

المحري مستقبلا وجدان العقاب

أكد رئيس المجلس البلدي عبدالله عبدالعزيز المحري أن مبادرة الجمعية الكويتية لحماية البيئة باستئناس لجنة البيئة بالمجلس بآراء خبراء الجمعية وكوادرها الوطنية تتسق مع كافة الجهود الهادفة لحماية والمحافظة على البيئة.

وأعرب المحري خلال استقباله رئيس الجمعية د. وجدان العقاب عن تقديره للمبادرة ومشيدا بأدوار الجمعية تجاه كافة القضايا البيئية في البلاد.

ومن جانبها، أشادت د.وجدان العقاب رئيس جمعية البيئة بحرص رئيس المجلس البلدي عبدالله المحري على التعاون مع الجمعية من خلال المشاركة في بعض اجتماعات لجنة البيئة في المجلس، ومشيدة على مبادرته باقتراح توقيع مذكرة تفاهم تؤطر لصور ومجالات التعاون بين المجلس البلدي وجمعية حماية البيئة، مما يعكس حرص القيادات الكويتية على مد جسور التعاون بين الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني.

وبينت د. العقاب أنها استعرضت خلال اللقاء جانبا من خبرات الجمعية التراكمية تجاه القضايا البيئية في البلاد سابقا وحاليا وتصديها لكافة الظواهر الطارئة التي تعرضت لها البيئة الكويتية، وأثنت على موافقة رئيس المجلس البلدي الكريمة على إشراك الجمعية وممثليها من الخبراء في اجتماعات لجنة البيئة فضلا عن اللفتة الطيبة بالموافقة على مذكرة تعاون مع الجمعية.